

كلمة بطرس حرب في مجلس النواب

عن جريدة النهار ٢٠٠٠/١١/٦

وقال النائب بطرس حرب: "قبل سنتين خرج الرئيس الحريري وفريق عمله من الحكم، اثر خلاف حول تفسير احكام الدستور، والتوجهات السياسية واسلوب العمل، ومفهوم كل من رئيس البلاد والرئيس الحريري، المتناقض احدهما مع الآخر، لمؤسسات الدولة ودورها. وكان خروجه صاخبا لما رافقه من اتهامات خطيرة سبقت ضده وضد فريق عمله، واحيل امام القضاء اكثر من مقرب من رئيس الحكومة، ومنهم وزير الدولة للشؤون المالية، الوزير الحالي للمال الدكتور فؤاد السنيورة. وفجأة حصل التغيير وكلف الرئيس الحريري تشكيل الحكومة، ففعل وعاد معظم اعضاء فريق عمل الرئيس الحريري الى الحكومة معه.

والسؤال الاول الذي يطرحه المواطن العادي: ما الذي حصل وماذا تغير ليعود الرئيس الحريري الى الحكم اليوم؟

أهي نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة التي عززت موقعه في اللعبة السياسية، علما بان موقعه يوم ترك الحكم لم يكن ضعيفا، وكانت الاكثريّة النيابية الى جانبه وقد رشحته آنذاك لتولي الحكم؟ ما الذي تغير؟ هل تغير المناخ الاقليمي والموقف السوري لمصلحته فتغيرت معظم مواقف القوى السياسية وايدته لتأليف الحكومة؟ ام ان الرئيس الحريري نفسه قد تغير، وافر بأخطاء ممارسته السابقة، واستخلص العبر منها، مما اقنع رئيس البلاد والاكثريّة النيابية بوجوب رجوعه؟

ام هل هو فشل حكومة الرئيس الحص وغباء الاجهزة في ممارستها لضعاف الرئيس الحريري وخصوصا تلك الحملة الاعلامية التافهة مما اثار رد فعل كبيرا لمصلحة الرئيس الحريري، بالاضافة الى وقوع البلاد في حالة أسوأ من التي كانت عليها في الماضي، واقتناع الرئيس والاكثريّة النيابية التي رشحته، بانه لم يعد من خيار آخر، هو الذي اعاد الرئيس الحريري الى السلطة؟

من حقنا ومن حق اللبنانيين ان يعرفوا ماذا جرى لان في الجواب عن هذا السؤال مفتاح المستقبل. فاذا كانت عودة الرئيس الحريري بنت الظروف، وليست وليدة اقتناع وتوافق على نهج سياسي جديد يستفيد من عبر الماضي وتجاربه الفاشلة، فالبلاد مقبلة على صراعات سياسية قد لا نتمكن من تحمل نتائجها. ان ما رافق تشكيل هذه الحكومة من خرق لاحد المبادئ الاساسية التي تقوم عليها الانظمة الديمقراطية البرلمانية في العالم، يذكرني بقول مشهور للجنرال ديغول طالما رددته مفاده: "ان فرنسا تقوم على مجموعة قيم ومبادئ، اذا ما سقط احدها سقطت".

يوم خرج الرئيس الحريري وفريق عمله من السلطة، تحركت ملفات قضائية بحق بعض افراد هذا الفريق، وادعت النيابة العامة عليهم. وكان في عداد هؤلاء وزير الدولة لشؤون المال السابق ووزير المال الحالي الاصيل الدكتور فؤاد السنيورة، الذي كان لقرار تعيينه وقع صاعق واليم في اوساط الرأي العام. ويهمني، هنا ان اسارع الى ابداء رأيي الشخصي في ما نسب الى الوزير السنيورة اذ اني كنت ولا ازال اعتبر، كمحام متمرس اطلع على ملف التحقيقات عند النظر في طلب رفع الحصانة عن احد زملائنا السابقين، اعتبر ان الافعال المسندة الى الوزير السنيورة لا تشكل جرما جزائيا. كما يهمني ان اؤكد، انني لست الجهة المؤهلة لاعلان براءته، او لادانته، وان القضاء المختص ايا يكن والقضاء فقط، هو المرجع الصالح لاعلان ذلك، وانني، ومن منطلق اقتناعي الشخصي، بان الافعال المنسوبة الى الوزير السنيورة في الملف القضائي لا تخضع لاحكام قانون العقوبات، اعتبر ان تسميته وزيرا في هذه الحكومة، قبل ختم التحقيق واعلان براءته، هي استباق لحكم القضاء، وتجاوز لصلاحيات السلطة القضائية المستقلة، واستخفاف بالرأي العام، بالاضافة الى انها تشكل انقلابا كبيرا غير مبرر في موقف السلطة التنفيذية تجاه هذه القضية والحكم استمرار، كما تعلمون او كما يفترض ان يكون.

ان هذا التطور المفاجيء غير المبرر، يدفعنا الى التساؤل، باسم الرأي العام، عن مصير ملف التحقيق في محرقة برج حمود، وخصوصا ان نائبنا سابقا عزيزا قد لوحق، ووقف واهين وشهر به بسبب هذا الملف. ما هو مصير هذا الملف، وما هو موقف الهيئات القضائية التي ادعت على الوزير السنيورة؟ واكثر من ذلك كيف يمكن القضاة الواضعين يدهم على الملف ان يتابعوا عملهم، واحد المدعى عليهم قد اصبح وزير المال بموجب مرسوم وقعه فخامة رئيس البلاد ودولة رؤس الحكومة، وهو الذي يوقع على رواتبهم، وهو الذي يشارك في اقرار كل مشروع لترقيتهم او تشكيلهم في مجلس الوزراء؟

ان هذا الامر يحصل في لبنان، في حين ان اتهام اي مسؤول بافعال جرمية واؤكد كلمة يتهم وقبل ان يدان وهو بريء قبل ادانته يحمله على الاستقالة من منصبه وفي الدول التي تحترم الرأي العام والاصول، لكي يقول القضاء كلمته دون ان يتأثر بموقع المتهم ونفوذه. نعم، هكذا تحترم الاصول والقيم والقوانين والمؤسسات في دول العالم المتحضرة، وهكذا يطمح شعبنا ان يحصل في لبنان.

ان توزيع السيد السنيورة اعتراف ضمني بالتجني عليه ورفاق دربه وعلى رأسهم دولة الرئيس الحريري. ان هذا الامر، وبالشكل الذي حصل، يؤلمنا في الصميم لانه لا يبشر بالخير الذي نحتاج اليه ولاننا لا نملك جوابا اذا سألنا الناس العاديين الطيبون من ابناء شعبنا عن الامر وهم اصحاب حق في معرفة حقيقة ما يجري.

ان ما جرى في الاوساط العلية والسرديب المظلمة حيث تتخذ القرارات لا يعني الناس في شيء ولا يدفعنا الى تغطيته والموافقة عليه.

كيف يمكن ان نصدق مضمون البيان الوزاري حول احترام النظام الديموقراطي البرلماني وتعزيز القضاء واستقلالته وبداية الطريق تجلت بضرب صدقية القضاء والاستخفاف بقراراته وتجاوز صلاحياته.

فوالله لم اعد ادرك كيف سيكون وضع القضاء بعد اليوم، بالامس غير البعيد وفي زمن من حكومات الرئيس الحريري، كان يمنع عليه التحقيق في الاخبارات الرسمية القانونية المقدمة في وجه بعض المسؤولين. فكانت هذه الاخبارات وبعض الشكاوى تنام في الادراج. وبالامس القريب، في عهد الحكومة السابقة تغير الموقف فتحركت النيابة العامة للادعاء على من سمح بالادعاء عليهم من رموز العهد الماضي وحكوماته. والوزير السنيورة كان احد هذه الرموز. وانطلقت حقبة ديكتاتورية "المواطن الصالح" والوشايات والاخبارات.

واليوم يتم تعيين احد الملاحقين بتهم جزائية وزيرا في الوقت الذي لا تزال قضيته عالقة امام القضاء، فجاء مرسوم تشكيل الحكومة ليلقي ظلال الشك حول كل الملاحقات التي حصلت في الفترة السابقة. النتيجة المحزنة الموجعة المخيبة للأمال ان القضاء واستقلالته وصدقيته ووقاره وعدالته هي الضحية الحقيقية لهذه اللعبة السياسية القذرة لانه بدا كأنه اداة في السلطة تسيرها كما تريد وفي الاتجاه الذي يؤمن مصالحها.

بقي ان نسأل الحكومة هل ستمتنع هي عن التدخل في عمل القضاة ام سترفع شعار عقاب المتدخل لتطبيقه على غيرها ولكي تحتكر هي قدرة التدخل في عمل القاضي؟

ان هيكل الدولة اصبح متداعيا لا يتحمل المس بالاسس التي يقوم عليها، وخطر سقوطه على رؤوسنا جميعا كبير. فكفى تلاعبا بمصير البلاد خدمة لنزواتنا، او تكريسا لانتصار احدنا على الآخر، او تشبثا بموقف، او تنفيسا لحقد دفين.

ان اخطر ما تتعرض له دولة ما هو سقوط سلطتها القضائية لان بسقوطها يسقط كل امل في الاصلاح وفي تصحيح الاخطاء، وفي نشر العدالة بين المواطنين، وفي ردع السلطة المتحكمة عن الاعتداء على حقوق المواطنين وحررياتهم.

من هذا المنطلق ادعو الجميع، بدءا بالحكومة، الى رفع يدهم عن القضاء والى تكريس استقلالية السلطة القضائية باقرار اقتراح القانون الذي تقدمت به مع بعض الزملاء، والرامي الى انشاء السلطة القضائية المستقلة القادرة على القيام بدورها بتجرد وعدالة واحترام. كما ادعو الى اقفال ملفات الملاحقات القضائية الشبيهة بملف الوزير السنيورة لوقف مهزلة الاتهام والتبرئة السياسية واستغلال القضاء وسيلة سياسية

لتغطية بعض الجرائم احيانا او لتركيب اتهامات وملفات يندى لها الجبين احيانا اخرى. وقد يكون من الضروري، وفي ضوء التطورات الاخيرة، درس الوسيلة الفضلى لطى حقبة الملاحقات "على الطلب" (a la carte) التي تشهدها البلاد منذ اكثر من عشر سنين والتي بلغت حدودا غير مقبولة.

وقال انه يستحيل مناقشة البيان الوزاري تفصيلا "لانه نتطرق الى المواضيع سطحيا او النف عليها تفاديا لاجراج في اتخاذ موقف". وفيه الى ان "لبنان قد يتحول ساحة مواجهة مجددا وان بيان الحكومة جاء خلوا من اي توجه في هذا الصدد متسائلا "ماذا تعد الحكومة للمواجهة وهل ستكتفي هذه المرة بالسكوت والقبول بان يدفع شعبنا الثمن عن العرب مجتمعين ام انها ستسعى الى اشراك العرب في المواجهة".

واضاف: "اننا، مع تقديرنا الكبير لدرجة الوعي والحكمة والحس الوطني التي اعتمدتها المقاومة بعد التحرير، نعتبر ان السيادة تمارسها الدولة بمؤسساتها الشرعية، بقواها النظامية القادرة على بعث الطمأنينة الحقيقية في نفوس جميع ابناء الجنوب وعلى مواجهة اي اعتداء يقوم به العدو على شعبنا وارضنا. فالمقاومة الوطنية التي ننحني امام تضحياتها وشهادتها اجلالا، غير قادرة على ممارسة دور الدولة في بسط السيادة وتطبيق القانون وحماية الحدود في وجه جيش نظامي متطور. والجيش اللبناني هو القوة العسكرية الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور.

لا نستطيع تحديد الفائدة من قذف بعض الحجارة او من تبادل بعض الشتائم عبر الشريط الحدودي، ومن السماح بتنظيم تظاهرات للفلسطينيين قرب الشريط المذكور، وخصوصا ان الحكومة اللبنانية غير قادرة على ضبط هذه التظاهرات، والحوول دون ان يندس فيها عملاء للعدو يريدون الايقاع بلبنان وشعبه.

اما تيرير رئيس الحكومة، لعدم ارسال الجيش بتفادي تعرض عناصره للخطف من العدو الاسرائيلي، فكنت اتمنى الا يصدر عنه كلام كهذا، لانه يفترض في الجيوش مواجهة العدو، ومخاطر المواجهة جزء من رسالتها، ولا يصح القول اننا نخاف على جيشنا المؤهل للقتال، ولا نخاف على المدنيين العزل من ابنائنا والمقيمين قرب الحدود، فنتركهم عرضة لكل انواع الاعتداءات بما فيها الخطف. واذا قبلنا بهذه النظرية فلماذا ننفق المليارات على القوى العسكرية اذا لم يكن للدفاع عن الحدود وعن ابنائنا في الجنوب؟ هل ننفق عليها المليارات لحماية النظام السياسي؟ هل ننفق عليها المليارات لتعقب شبابنا ومعارضى السلطة؟ هل ننفق عليها المليارات لتقوم مقام قوى الامن الداخلي؟ وهنا اعود الى ما قاله الزميل وليد جنبلاط حول جدوى بقاء قوى الامن ووزارة الداخلية في هذه الحالة".

واضاف: "(...) لم نجد في بيانكم الوزاري اي اعلان واضح لنياتكم وخطتكم حولها. ونجد ان الحكومة سدّت منافذ الحوار بحيث حسمت بشكل قاطع موضوع الوجود السوري في لبنان فأقفلت كل مجال للبحث فيه او للحوار حوله وتغاضت عن كل الملاحظات المسوقة حول العلاقات الثنائية - السورية، حتى يتخيل

لمن يقرأ بيانها ان هذا الامر يعتبر من المواضيع المحرم البحث فيها الواجب الرضوخ لها كما هي. كما غيبت الحكومة في بيانها اي ذكر لوثيقة الوفاق الوطني او حتى للطائف واي التزام لاحترام مضمونها وتنفيذ بنودها وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية المنصوص عليها فيها، واعادة النظر في قانون الانتخابات النيابية بعد فشل كل الصيغ التي اعتمدت؛ بل عكس ذلك، خرجت علينا الحكومة بتعابير ومفردات انشائية جديدة ومبهمه، فحل في بيانها مثلاً عبارة "روحية الوفاق والتوافق" مكان وثيقة الوفاق الوطني التي اقرها المجلس النيابي، والتي كانت منطلقاً لمشروع السلم الاهلي واستعادة السيادة. ان ما نشكو منه ان هناك محاولات مستمرة للتلاعب بالالفاظ لتبديد الالتزامات الوطنية. ويبدو ان حكومتكم تعتمد الى التعمية للتهرب من التقيد باحكام وثيقة الوفاق.

ان البلاد لا تحكم بالشطارة والتنكر للعهود والاتفاقات الوطنية. الشطارة كادت ان تقتل لبنان في الماضي وهي كفيلة بالاجهاز عليه في المستقبل (...)

ان شعب لبنان يطمح الى اطيح علاقات مع سوريا، علاقات في شتى المجالات، علاقات مبنية على الاحترام المتبادل، ولا تقوم على حساب كرامة لبنان وسيادته واستقلاله ومصالح شعبه. فليس هناك من تناقض بين قيام علاقات مميزة سليمة مع سوريا وسيادة لبنان واستقلاله. فاللبنانيون، كل اللبنانيين دون استثناء، مع علاقات مميزة مع سوريا، علاقات اخوة وتعاون وصدق، علاقات تحددتها وترسم اطرها وقواعدها اتفاقات واضحة، قادرة على تعميق اواصر الود والمحبة بين الشعبين. غير ان اللبنانيين، واسمحوا لي ان اؤكد لكم ان كل اللبنانيين، حتى الذين لا يجاهرون بذلك ويسكتون عن ما يجري، هم ضد اي علاقة تقوم على حساب سيادة لبنان واستقلاله وحرية قراره السياسي الوطني.